

صفحة يومية تعنى بشؤون المستهلكين.. الأسعار اليومية للخضار والفاكهة والأسماك المعتمدة.. أخبار وزارة التجارة والصناعة.. العروض والتخفيضات السريعة وجميع الأنشطة والفعاليات التعاونية.

يسعدنا التواصل معكم  
إيميل: consumer@alanba.com.kw  
إعداد: محمد راتب - عاطف رمضان

# الانباء الرهستملك

«الأنباء» تنشر البنود المعدلة من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك

## 50 ديناراً رسوم إصدار ترخيص التخفيضات لمحل واحد و10 دنائير لكل محل تتم إضافته إلى الترخيص و5 دنائير لكل نقطة بيع

اسعار الخضراوات والفاكهة حسب وزارة التجارة والصناعة	الاصف	المصدر	الكمية	السعر (د.ك)
بادنجان	اردني	6 كغ	1,750	
تفاح	شيلي احمر	18 كغ	8,000	
برتقال	لبناني	6 كغ	1,750	
تفاح	فرنسي	18 كغ	13,000	
بصل	مصري	25 كغ	3,500	
بصل	ايراني	15 كغ	2,500	
بصل	مصري	7 كغ	1,000	
بطاط	مصري	7 كغ	1,500	
بطاط	مصري	18 كغ	3,500	
نوم	صيني	10 كغ	4,000	
جريب فروت	افريقي	10 كغ	4,000	
جزر	استرالي	10 كغ	5,000	
جزر	صيني	10 كغ	3,000	
جزر	سعودي	10 كغ	2,500	
خس	اردني	10 كغ	6,000	
خيار	اردني	10 كغ	1,750	
خيار	سعودي	8 كغ	1,500	
رفي	ايراني	10 كغ	2,000	
رفي	مصري	10 كغ	3,000	
رمان	مصري	14 كغ	5,000	
رمان	هندي	4 كغ	3,000	
رمان	يمني	15 كغ	8,500	
زنجبيل	صيني	7 كغ	3,000	
زهرة	اردني	6 كغ	3,000	
زهرة	سعودي	5 كغ	2,000	
طماطم	اردني	9 كغ	4,000	
عنب	تركي	2 كغ	1,500	
عنب مشكل	مصري	2 كغ	1,500	
فاصوليا	سعودي	4 كغ	2,500	
خضراء	افريقي	15 كغ	4,500	
فالنسيا	لبناني	6 كغ	1,750	
فالنسيا	مصري	2 كغ	1,500	
فلفل	اردني	5 كغ	2,500	
فلفل	سعودي	4 كغ	1,750	
قرع	ايراني	10 كغ	2,500	
قرع	هندي	10 كغ	3,500	
كوسا	اردني	6 كغ	3,000	
ليمون	افريقي	15 كغ	6,000	
ملفوف	سعودي	10 كغ	2,750	
موز	فلبيني	14 كغ	5,500	
موز	فلبيني	7 كغ	3,000	

اسعار الاسماك	السعر
شعم	5,000
شعم	3,000
زبيدي	14,000
زبيدي	12,000
ربيان جامبو	6,000
ربيان شحامية	1,000
ربيان ام نعيرة	4,000
ربيان ام نعيرة	2,500
هامور	7,000
هامور	4,500
نوبيي	2,500
نوبيي	3,500
شعري	2,000
بالول	8,500
بالول	5,000
ميد	1,000
نقرور	8,000
نقرور	4,000
سبيطي	7,000
سبيطي	4,000
كنعد	3,500
قيقب	2,500
قيقب	1,000

مرفوضا، ان يتظلم للوزير خلال 60 يوماً من تاريخ اخطاره بالرفض أو انقضاء المدة المقررة في الفقرة السابقة ويكون قرار الوزير في التظلم المشار اليه نهائياً.

### المادة الثانية

وحسب المادة الثانية من القرار الوزاري لللائحة يضاف بئسناد رقم 21 و22 إلى المادة رقم 1 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39/2014 بشأن حماية المستهلك نصها كالتالي:

● البند رقم 21 من المادة رقم 1: العروض الخاصة: هي عروض البيع للمنتجات لبيع السلع وخدمات دون تخفيض أسعارها أو مقابلها من خلال تقديم خدمات أو جوائز أو هدايا مجانية أو بغير ذلك من المزايا.

● البند رقم 22 من المادة رقم 1:

● نقاط البيع: هي أي منفذ لبيع السلع وخدمات طالب الترخيص لدى الغير وليست تابعة لصاحب الترخيص.

### المادة الثالثة

تضاف فقرة برقم 5 إلى اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك كالتالي:

فقرة رقم 5: وللجنة تفويض أي من اللجان الفرعية في أي من اختصاصاتها المشار إليها في المادة السابقة ويصدر التفويض المشار اليه بقرار من رئيس اللجنة على أن يعرض هذا القرار في أول اجتماع تال لها.

### المادة الرابعة

تضاف مادة برقم 32 مكرر إلى اللائحة التنفيذية لحماية المستهلك كالتالي:

● مادة 32 مكرر: يجوز الترخيص بالعروض الموسمية والطارئة في الفترات التي تخرج عن الحدود والمواعيد المبينة في هذه المادة بناء على طلب يقدم إلى وزارة التجارة والصناعة وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من وكيل الوزارة دون اخلال بالإجراءات والشروط المبينة بهذه اللائحة.

### المادة الخامسة

يسري فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أحكام القرار الوزاري رقم 27 لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39/2014 بشأن حماية المستهلك، هذا، وسيعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية خلال الأسبوع الجاري أو المقبل.

لا يجوز للمرخص له بالتخفيضات العامة للأسعار أن يرفع أسعار البيع كلها أو بعضها خلال الشهر السابق على تقديم الطلب.

المادة رقم 34: مع مراعاة أحكام المادتين رقمي 30 و31 من اللائحة يعمل بالشروط والضوابط الخاصة بالعروض الخاصة والتخفيضات المبينة فيما يلي:

1- لا يجوز أن يتضمن الإعلان عن عرض التخفيضات بنسبة خصم لا تقل عن 20٪ ولا تزيد على 50٪ إلا بعد موافقة الإدارة المختصة.

2- في حالة التخفيضات التي لا تتجاوز نسبة 50٪ يتعين الا تقل نسبة السلع المشمولة بهذه التخفيضات عن 20٪ من إجمالي السلع المعروضة بالمحل المرخص له.

3- الترخيص للعروض الخاصة أو التخفيضات على الخضار والفاكهة الطازجة على أن تكون منفردة والوزن.

4- المادة رقم 36: تبت الوزارة في طلب الترخيص خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديمه، ويجوز لها رفض منح الترخيص بقرار مسبب يتم اخطار الطالب به بكتاب مسجل. فإذا انقضت المدة المشار إليها دون رد من الإدارة المختصة، اعتبر الطلب مرفوضاً، ويجوز لمن رفض طلبه أو اعتبر طلبه مرفوضاً، ان يتظلم للوزير خلال 60 يوماً من تاريخ اخطاره بالرفض أو انقضاء المدة المقررة في الفقرة السابقة ويكون قرار الوزير في التظلم المشار اليه نهائياً.

5- ويصدر الترخيص بالتخفيضات في ذات اليوم، في الحالة التي يقوم المزود أو البائع بتقديم بيان إلكتروني بأسعار كافة السلع أو الخدمات لديه شهرياً وبصفة منتظمة مع مراعاة تحديثها كلما تمت إضافة أصناف جديدة أو الغائها.

6- المادة رقم 38: يقدم طلب الترخيص بالترويج إلى الإدارة المختصة والتي تبت في الطلب خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديمه ويجوز للوزارة رفض طلب الترخيص بقرار مسبب يعين للطالب بكتاب مسجل فإذا انقضت المدة المشار إليها على تقديم الطلب دون الرد على الطالب اعتبر الطلب مرفوضاً، ويجوز لمن رفض طلبه أو اعتبر طلبه مرفوضاً، ان يتظلم للوزير خلال 60 يوماً من تاريخ اخطاره بالرفض أو انقضاء المدة المقررة في الفقرة السابقة ويكون قرار الوزير في التظلم المشار اليه نهائياً.

7- ويصدر الترخيص بالترويج إلى الإدارة المختصة والتي تبت في الطلب خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديمه ويجوز للوزارة رفض طلب الترخيص بقرار مسبب يعين للطالب بكتاب مسجل فإذا انقضت المدة المشار إليها على تقديم الطلب دون الرد على الطالب اعتبر الطلب مرفوضاً، ويجوز لمن رفض طلبه أو اعتبر طلبه مرفوضاً، ان يتظلم للوزير خلال 60 يوماً من تاريخ اخطاره بالرفض أو انقضاء المدة المقررة في الفقرة السابقة ويكون قرار الوزير في التظلم المشار اليه نهائياً.

8- لا يجوز دمج أي من العروض المرخص بها مع غيرها إلا بموافقة الوزارة وبالصواب التي يراها ويجب ألا تقل المدة بين العرضين عن شهر واحد «30 يوماً».

9- الاحتفاظ بنسخة من الشروط والتعليمات الصادر بها الترخيص والمرفقة به.

10- المادة رقم 33: مع مراعاة أحكام المادتين رقمي 30 و31 من اللائحة، يعمل بالشروط والضوابط الخاصة بالتخفيضات أو التنزيلات المبينة فيما يلي:

1- ألا تتجاوز فترة عرض التنزيلات أربعين يوماً غير قابلة للتجديد للعرض الواحد على الأقل الفترة بين عروض التنزيلات الأخرى عن ثلاثين يوماً.

من هذه اللائحة.

2- كتشف وتختمن السلع أو الخدمات التي سيشتملها العرض على أن يتم استبعاد السلع والخدمات المشمولة بعروض سارية المفعول.

3- أنواع وعلامات السلع أو الخدمات التي سيشتملها العرض.

4- كشف يبين سعر بيع السلع أو الخدمات المشمولة بالعرض لفترة شهر سابق على تاريخ تقديم طلب الترخيص.

5- كشف يبين سعر بيع السلع أو الخدمات المشمولة بالعرض خلال فترة الترخيص.

6- فواتير البيع للسلع التي يشتملها العرض خلال الشهر السابق.

7- أي مستندات أخرى تطلبها الإدارة المختصة بيانا للسلع المشمولة بالعرض ونسبة التخفيض.

8- ب- سداد الرسم المقرر لإصدار الترخيص وفقاً لما يلي:

1- «50 ديناراً» مقابل إصدار الترخيص للتخفيضات أو العروض الخاصة أو التصفيات لمحل أو معرض تجاري واحد.

2- «10 دنائير» لكل محل أو معرض تتم إضافته إلى الترخيص.

3- «5 دنائير» لكل نقطة من نقاط البيع لدى الغير بإجمالي 100 دينار كحد أقصى أياً كان عدد نقاط البيع بالإضافة إلى رسم طلب الترخيص المبين قرين «ب/أ».

4- ويسنر الترخيص بالبنموذج المعتمد من الوزارة مبيناً به أي اشتراطات وضوابط خاصة متعلقة بنوع الترخيص المطلوب.

5- المادة رقم 32: فضلاً عن الشروط المشار إليها بالمادة السابقة، يلتزم المرخص له بالعرض بما يلي:

1- عدم إجراء أي إضافة أو إلغاء أو تعديل أو شطب بكشف الأسعار المقدم للوزارة بعد الحصول على الترخيص بالعرض إلا بموافقة الوزارة.

2- عدم تجاوز الفترة المحددة للعرض محل الترخيص.

3- وضع بطاقة سعر على كل السلع المشمولة بالعرض موضحاً عليها السعر قبل وأثناء العرض والمطابق للبيان المعتمد من الوزارة.

4- أن يكون سعر البيع أثناء فترة العرض لا يزيد على ادنى سعر تم التعامل به مع الجمهور خلال فترة

العرض.

ويراعى في تطبيق البندين «3، 4، 3» السابقين مراجعة أسعار السلع المشمولة بالعرض كلما انخفضت أسعار بيعها في السوق دون الحد الأدنى الوارد للوزارة إلغاء الترخيص ما لم يوفق المرخص له أو واضعه وفقاً لأسعار السوق.

5- قصر العرض على المستهلك فقط ما لم تقتض طبيعة السلعة غير ذلك وفقاً للصواب التي يصدر بها قرار من وكيل وزارة التجارة والصناعة.

6- وضع صورة الترخيص على واجهة المحل موضحاً به بداية ونهاية مدة العرض مع تقديم أصل الترخيص متى ما طلب ذلك.

7- وضع لافتة أو كشف توضح الأسعار قبل وأثناء العرض بين نسبة الخصم أو الزيادة في مكان ظاهر في المحل أو المعرض التجاري بالغة العربية وبخط واضح، ويجب أن تكون مصحوبة بترجمة لها بأحدى اللغات الأجنبية.

8- الالتزام بشكل وصيغة الإعلان وفق الضوابط التي تحددها الوزارة.

9- تحديد السلع أو الخدمات غير المشمولة بالعرض بما يقاوم البيع لدى الغير بإجمالي 100 دينار كحد أقصى أياً كان عدد نقاط البيع بالإضافة إلى رسم طلب الترخيص المبين قرين «ب/أ».

10- المادة رقم 33: مع مراعاة أحكام المادتين رقمي 30 و31 من اللائحة، يعمل بالشروط والضوابط الخاصة بالتخفيضات أو التنزيلات المبينة فيما يلي:

1- ألا تتجاوز فترة عرض التنزيلات أربعين يوماً غير قابلة للتجديد للعرض الواحد على الأقل الفترة بين عروض التنزيلات الأخرى عن ثلاثين يوماً.

2- أن يكون سعر البيع أثناء فترة العرض لا يزيد على ادنى سعر تم التعامل به مع الجمهور خلال فترة

العرض.

ويراعى في تطبيق البندين «3، 4، 3» السابقين مراجعة أسعار السلع المشمولة بالعرض كلما انخفضت أسعار بيعها في السوق دون الحد الأدنى الوارد للوزارة إلغاء الترخيص ما لم يوفق المرخص له أو واضعه وفقاً لأسعار السوق.

5- قصر العرض على المستهلك فقط ما لم تقتض طبيعة السلعة غير ذلك وفقاً للصواب التي يصدر بها قرار من وكيل وزارة التجارة والصناعة.

6- وضع صورة الترخيص على واجهة المحل موضحاً به بداية ونهاية مدة العرض مع تقديم أصل الترخيص متى ما طلب ذلك.

7- وضع لافتة أو كشف توضح الأسعار قبل وأثناء العرض والمطابق للبيان المعتمد من الوزارة.

8- أن يكون سعر البيع أثناء فترة العرض لا يزيد على ادنى سعر تم التعامل به مع الجمهور خلال فترة

العرض.

ويراعى في تطبيق البندين «3، 4، 3» السابقين مراجعة أسعار السلع المشمولة بالعرض كلما انخفضت أسعار بيعها في السوق دون الحد الأدنى الوارد للوزارة إلغاء الترخيص ما لم يوفق المرخص له أو واضعه وفقاً لأسعار السوق.

5- قصر العرض على المستهلك فقط ما لم تقتض طبيعة السلعة غير ذلك وفقاً للصواب التي يصدر بها قرار من وكيل وزارة التجارة والصناعة.

6- وضع صورة الترخيص على واجهة المحل موضحاً به بداية ونهاية مدة العرض مع تقديم أصل الترخيص متى ما طلب ذلك.

المادة 31 هي أبرز مواد اللائحة التي

طالبها التعديل

اللائحة شملت

تفصيلاً لتعريفات

واردة باللائحة

الأصلية لإزالة

الغموض

إضافة مادة 32

مكرراً ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

إجمالي مواد

اللائحة المعدلة

32 مادة

مكرر

ليصبح

حلت «الأنباء» على نسخة من

اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 39/2014 بشأن حماية المستهلك الصادر بالقرار الوزاري رقم 27 لسنة 2015. وقال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة إن اللائحة التنفيذية القديمة كانت تحوي 62 مادة، وتمت إضافة مادة 32 مكرر ليصبح إجمالي مواد اللائحة المعدلة 63 مادة.

وأفاد مسؤول في التجارة في تصريح لـ «الأنباء» بأن المادة 31 هي أبرز مواد اللائحة التي طالبها التعديل، وذكر أن اللائحة المعدلة شملت تفصيلاً لبعض التعريفات الواردة باللائحة الأصلية سواء في مواد الأصدار أو بيان نصوص اللائحة بهدف إزالة الغموض في تعريفات الحلل أو الترويج أو فيما يخص العروض الخاصة أو نقاط البيع، وحسب المادة الأولى من القرار الوزاري لللائحة يعيد البند رقم 13 و18 من المادة رقم 1 والمادة رقم 17 والمادة رقم 31 فقرة ب والمادة رقم 32 والمادة رقم 33 والمادة رقم 34 والمادة رقم 36 والمادة رقم 38 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39/2014 بشأن حماية المستهلك على النحو التالي:

مادة رقم 13- الخلل: هو كل ما يطرأ على السلعة بعد إنتاجها، أو الخدمة بعد تقديمها، قد يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك أو حرمانه كلياً أو جزئياً من الاستفادة منها.

مادة رقم 18- الترويج: هو السعي إلى زيادة المبيعات دون أن تشمل عمليات البيع.

المادة رقم 17: يجوز للمستهلك والجمعيات الأهلية لحماية المستهلك ولذوي الشأن التقدم بالشكوى للجنة أو لأي من اللجان الفرعية عن أي مخالفة لأحكام القانون.

مادة رقم 13- الخلل: هو كل ما يطرأ على السلعة بعد إنتاجها، أو الخدمة بعد تقديمها، قد يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك أو حرمانه كلياً أو جزئياً من الاستفادة منها.

مادة رقم 18- الترويج: هو السعي إلى زيادة المبيعات دون أن تشمل عمليات البيع.

المادة رقم 17: يجوز للمستهلك والجمعيات الأهلية لحماية المستهلك ولذوي الشأن التقدم بالشكوى للجنة أو لأي من اللجان الفرعية عن أي مخالفة لأحكام القانون.

مادة رقم 13- الخلل: هو كل ما يطرأ على السلعة بعد إنتاجها، أو الخدمة بعد تقديمها، قد يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك أو حرمانه كلياً أو جزئياً من الاستفادة منها.

مادة رقم 18- الترويج: هو السعي إلى زيادة المبيعات دون أن تشمل عمليات البيع.

المادة رقم 17: يجوز للمستهلك والجمعيات الأهلية لحماية المستهلك ولذوي الشأن التقدم بالشكوى للجنة أو لأي من اللجان الفرعية عن أي مخالفة لأحكام القانون.

مادة رقم 13- الخلل: هو كل ما يطرأ على السلعة بعد إنتاجها، أو الخدمة بعد تقديمها، قد يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك أو حرمانه كلياً أو جزئياً من الاستفادة منها.

مادة رقم 18- الترويج: هو السعي إلى زيادة المبيعات دون أن تشمل عمليات البيع.

المادة رقم 17: يجوز للمستهلك والجمعيات الأهلية لحماية المستهلك ولذوي الشأن التقدم بالشكوى للجنة أو لأي من اللجان الفرعية عن أي مخالفة لأحكام القانون.

</